

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تحاولات بعض المنعشين العقاريين على تدابير دعم السكن

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛
فوجئ عدد من المواطنين بمدينة الدار البيضاء، على غرار مدن أخرى ببلادنا، خلال بحثهم عن اقتناء شقق للسكن الاجتماعي المحدد ثمنها في 25 مليون سنتيم، بأصحاب مشاريع يعرضون شققا بأثمنة تتراوح عمليا بين 31 مليون و 35 مليون للشقة، تحت مبرر أن هذه الشقق تمّ حُسَن تجهيزها.
هذا الادعاء مردود عليه ويكشف عن سلوكات مشينة من بعض المنعشين العقاريين، عبر إجبار المواطنين المعنيين على دفع "النوار". كما أن الرخصة التي حصل عليها المنعش تخص مشروع السكن الاجتماعي المحدد ثمنه في 25 مليون، وبالتالي فهو ملزم بقوة القانون بهذا السعر على جميع الشقق دون تمييز.
من جهة أخرى، فإن عددا من المنعشين يرفضون لجوء المواطنين للبنك لاقتناء الشقق عن طريق القرض، لأسباب غامضة، ويشترطون لقبول هذا الأمر أن يسدد المواطنون 80 في المائة من ثمن الشقة نقدا، ما يؤكد فعلا وجود تلاعبات وشبهات "النوار".
وبعملية حسابية فإن نحو ستة ملايين سنتيم وأكثر التي يضيفها المنعش على ثمن الشقة، لبيعها بـ 31 مليون، هي تقريبا قيمة الدعم الذي تخصصه الدولة لكل مواطن يقتنى شقة للسكن الاقتصادي، ما يعني أن الجشع يصل بهؤلاء الى حد حرمان المواطنين من هذا الدعم، عبر نهبه عن طريق "النوار".
ويشار إلى أن منعشين آخرين ألزموا مواطنين بتسديد مليوني أو ثلاثة ملايين سنتيم، إضافة إلى قيمة الشقة المحددة في 25 مليون.
بناء على ذلك، نستفسركم، السيدة الوزيرة، عن دور المصالح المختصة بوزارتكم في مراقبة هذا القطاع، لقطع الطريق عن لوبيات الفساد التي تسلب الدولة مواردها من خلال الاحتيال على الرخص، والتهرب الضريبي عن طريق "النوار"، وعلى المواطنين عبر نهب الدعم المالي المخصص لهم لتشجيعهم على اقتناء السكن.
وتفضلوا، السيدة الوزيرة، فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

لبنى الصغيري